



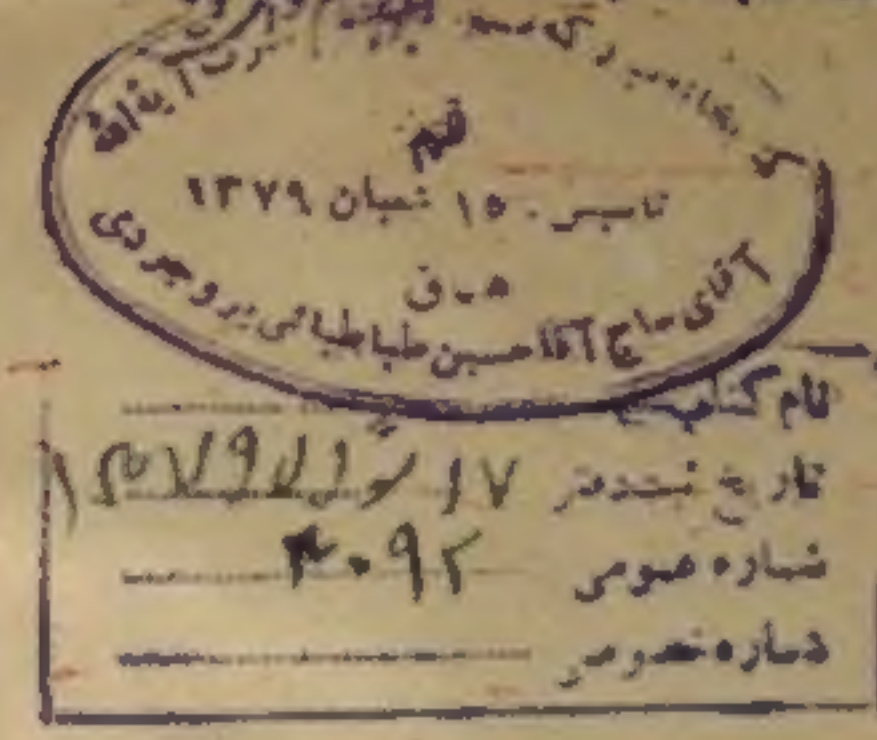
شماره
۶۱۰
نرس

۱۵۳
۳
خ



هذا كتابي اهدىكم به بوجهه صيته مرحوم حجة الاسلام
 آية الله العظمى آقاى حاج آقا حسين
 وجرى منظره العالى انتقال يافته ومعلم له بكتابه خانه مسجد
 اعظم قم اهداء فرمودند

سریعت کتابخانه مبارکه



تقریرات صورتی / اصول نقد

الحال
 ۲

اصول الاسماء ^{الترغیة او العلة او الیها} من الفروع او الاصول ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها
 الحكم شرعي وهدف اللغة بمعنى المضاجعة والعبارة وتعد في المعاني المصطلح بانها من قبيل
 سلمها او عليها من المبادئ والاشكال ^{الترغیة او العلة او الیها} في المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 بقية القول في الانساب ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 ان هذا هو بعبارة الاسماء ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 فما بعد هذه المبادئ ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 مسكوكات الغاي في الانساب ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 في الانساب ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 الى الواقع ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 على التوجيه ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 غير معنى الدليل ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 اول كتابه ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 فاما ان منها ما اخذ من ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 المبادئ ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف
 اول الكتاب ^{الترغیة او العلة او الیها} من المبادئ العقلية التي قبل منها او وصف

خارجا

في كتابها بيان خارج مهور

ولما انتبه وهو لا يخفى ان على هذا تقدم من قوله ان نقول ان موضوع العلم مفرق في ذاته
 المسئلة لان المواجه ايضا ينسب الى المسئلة وقد اما لا يفرق بينا وراود عليه اصحابنا اولاً بان يلفظ
 الوصف للموضوع في الغرض بقوله ان ياتي ان يكوننا بالاختصاص بان لا يكون ان ايضا بقوله
 لا مبادىء له لانه لا محل لزمان في موضوع بل المعتبر به هو اليقين والاكث والاكث
 بحجة هي بعض افراد الحدود من الحد وهو استصحاب العلم مع انه قد ينسب اليه وحده من المقسم
 واما بان اللذان لا يستلزم تقدم اليقين مثلاً وهو مثلاً الطهارة على المكوك وهو مثلاً
 لا تقدم اليقين على الكثرة لانه اذا امان الما لم تقدم اليقين على الكثرة من هذا ان يقول
 اذا استلكت لي ائت على الامام حدث ثم ائمت انك كنت على طهارة قبل ان تستلكت ان
 هذا لا يجري بالاستصحاب مع ان هذا التقياس مقام الاستصحاب بل يتبرر وما ذكرنا ان كل
 غريب لا يستلزم تقدم على لفظ زمان او ان او كانتا يقيناً ما يدين علم اليقين لا يتغير
 عن ارادة الاشكال فنقول ان الاستصحاب في الاصل على انباء ما استلزم قبالة كونه شيئاً
 بل لا بد من متيقن النبوت وقبل الدخول في المسئلة لا بد من متيقن من ثبوت المسئلة لا
 انه ان كان الاستصحاب مجتبه من باب العقل قط وانما والظن فهو دليل احتجائي ولكن
 محراز في الاحكام لاني الموضوعات والاستصحاب الذي يتعلق ببعض الاصوليات بحيث
 هو هذا الاستصحاب للمبادىء في الاحكام وانما ذكره هو مثلاً امر بانه لا يعمم به لانه وانما
 في الموضوعات فيسبغ اماره وان كان مجتبه من الاخبار مثل لا تقتضى اليقين بالاكث
 وعنه

وغيره فان انا والظن فهو من القواعد الشرعية المشابهة في نظري فاعلم العارضة في المثال
 ولا حظ للعقل فيها فان انتم اليها العقل انصافاً فانه فاسد في حجة العقل وان لم يقبل الظن
 بل بان من باب العقيدة ولا يخفى ان العقل فانه فاسد في حجة العقل فانه فاسد في حجة العقل
 ان الاستصحاب على هوس سائل الاصول اما الفقه او متعلقه بحسب المقامات والاحكام
 فانه من سائل الفقه وانه من الاصول احوال لا مانع في ذكرها المتأصلة على
 القول بكونه من الاحكام العقلية من المسائل الاصولية فلو افترضنا ان في الموضوع والاحكام
 والحق على الترتيب على ما مر في علم المنطق ان انه معترف ان هذه المسئلة من ابي علم
 مواضعة لانه في الموضوع والخاصية والمد وهذا الاختلاف بتقديم الموضوع على الخاصية
 وهو على الحد اما الخاصية والفرع واصدقها وصحة الاحتجاج والقدرة عليه ووجوه
 العناية العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الاحكام الفرعية من اولها واما موضوعها فغير انصاف
 لان موضوع العلم وهو الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل فان قلت في كل هذا
 بما ذكره فاضل الصريح في القوانين وما ينبغي حجب قال ان سائل الاصول ما يجب فيه
 عن حال الدليل لا عن دليله الدليل قلت لو سلمنا قوله للزم علينا حجب الاجماع المتعلق
 وخبر الواحد وظاهر الكتاب عن سائل الاصول لانها انما يجب عن المجتبه واعتبار
 نقول احب ان كان هذا السبب موضوعاً للاصول فلا مانع من ان نقول ان موضوع العلم
 من كتاب او سنة من عوالم الكتاب اهل كل الطيات هل يجري فيه الاستصحاب لا

م

في كتابها بيان خارج مهور

في كتابها بيان خارج مهور

فی عظیم الاستاذ علیہ السلام

الحمد لله

8

وكذا يستفاد من قوله ان المال لا يورثه علم ببقائه الى المال لكن كتاب في
 هل هو مستدام الى يومين ام لا وانه يعلم انه ان في يومين لكن كتاب في ابتداء ظهور
 اسم ام عقبه وانما انك في المانع وهو انما ينقسم مائة اقسام اولها انك
 في المانع وانما انك في المانع وانما انك في المانع المستطاع كمن يملك
 ويعلم ان النعم سبيل الوضوء فذلك في ان السنة هل داخل في النعم وعلمها واحد
 ام لا واما انك في المانع كمن يعلم ان العبد ليس والمفحش يمكن
 والذي هو مذهبهم للاشياء في ذمة ولا يدين به بل هو مذهبهم في حكم طهارة او
 بول في حكم نجاسة وخامسا انك ان المانع فلا هل هو من المانع القديم
 مثل جني الرعي الشاذ لالطف السراج او من الموانع الصغيفة مثل حبس الهواء
 وقد ذهب الى وجوب انك في انه هل هو موجود للمعشقة او لرفع المانع فلا هل
 وقف اماله على اولاده وقد علم البطن الاول ما ذهب استحقاق البطن الاول
 الثاني له هل هو من باب نفق المانع وهو حبس البطن الاول او لوجود المعشقة وهو
 انه من المعروف عليهم وكذا في المال في كل الزانيات ضار بالانسان ثمرة وقد ينقسم
 الاستصحاب بان لا الى الفقه او بانها بالمعشقة فحين وجوبه كوجوبه في طهارة
 او طهارة ثوب او غيره ونحو ذلك وعدمه كما يقال الذمة بالكلية وسببها بالبر

الاصول وامالة النفي وهذا الصنف من القسم قد ينقسم قسمين احدهما الاستصحاب في المانع
 وهو ما صنفه الاول ان يكون الاستصحاب في الامكان الكلية بما هو شأن الشارع كوجوب الصلوة
 المفروضة والصوم المكثورة والسكان ان يكون في الامكان الجزئية كما استحب الى اربعة الثانية
 قبل خروج المذنب بعده وهذا الصنف ايضا ينقسم قسمين اولهما ما اذا كان المصنف على الدنيا
 وانها ما اذا كان على الدنيا وصفا وانها في الموضوعات وما فيها من الموضوعات الاولى
 يكون من الموضوعات الفرعية مثلا استحب بجملة زيد وطهارة هذا الثوب وهكذا وانما
 ان يكون من الموضوعات المستبقة مثل استحب ارضي هذا انك في حدوث النقل في المصلحة الثالثة
 وهو المصلحة في الموضوعات في غير هذا التزمي اخلفه ان استحب العلم على النزع
 او هو مفرغ عن غير ما يقال واشتد الغايل بالزمن من هذا التزمي بارادة ابعث احدهما الى
 وهو المنقول من السيد صاحب الدلائل وانما سبب العلم بالمشك بالاسد صول العلية
 مثل مسألة عدم القرينة والموتة انك والنقل ونحو ذلك وانها ما ذكره في صمد غارهم
 من استصحاب المال وهو مفرغ من حال التزمي لا النقل الذي يفرضه على استصحاب العلم واما
 ثباتهم على الامور كحجابه الصلة المحدثه للانقياد وتباينهم من كلام صاحب العالم ان يكون
 استصحاب العلم مفرغ من حيث علمه في الدليل الرابع ولا يبعد جملة مطلق الاستصحاب
 فيه اجمالا البرائة وهو من استصحاب العلم وعنده ان كان من هذا التزمي فبما استدرك
 صريحة الدلائل من المصنف وهذا بطل وقد اورد على هذا بانه ان كان في الدنيا من

الاستصحاب
 في المانع

لنفي الكلام في استصحاب الوجودي لانت ان استجبت بعدم اعتداله بنفي استصحاب الوجودي
 شك ان ادت به اثبات استصحاب الوجودي باسقاط عدم اعتداله فتصحب عدم الوجود
 عدم النعم وعدم الاموات بالحدث لا يكون الا من نفي استصحاب الوجودي وهو محال
 المطالبة الثانية فان قلت مع ان هذا ما يصعب عادة على المراد فانه انما هو بالاصل
 المشتبه الى لا يجوز اثبات الاحكام بما يشكك اولاً عدم جواز اثبات الحكم بالاصول
 المشتبه في بل لا يمكن من المسائل فيرسل خصوصاً اذا كان استصحاب الحكم سبباً للوجود
 الحكم الشرعي في هذا المقام لا اختار لحدوثها وانما ان منع جواز اثبات الاحكام بالا
 مولى المشتبه بما اذا كان متباه على الخبر واما اذا كان المتطابق من باب الظن فلا وقد اجاب
 عن هذا من بعضهم بانما ان في كل مقام لان المدارك الظن بجواز اثباته بالاسوال
 المشتبه لكن في مورد الظن وهو استصحاب الحكم واما استصحاب الوجودي فلا نظر بالمرأ
 انه خارجي عن محل البحث بل هو من خارج المحل وقد اجاب عن هذا بعضهم بان الاعمال الذي لا يشك
 محقق بزمع عدم وبقوله لا يبدى فاما واما السيرة المستمرة فتقدم بها على انه في كثير من الكتب
 المرسولة والتي انما هي داخل في محل النزاع لانه لا فرق بين الوجود والعزم في جريان الاستصحاب
 استصحاب لا دخل له فيه مع ان البحث في استصحاب عدم انصافاً مجرد في كلامهم واصلهم
 لا كلام في ان الموضوعات المشتبهة خارجة عن محل البحث بغير انما يفرض في نفسها واصلها
 في الموضوعات القرينة محل هو من محل النزاع ام لا الحق انه خارج عن محل البحث بطلان عليه

سبباً للنفي على كل ما في القدم وانه يجري في الاشياء في بعض الاحكام انصافاً كما في موضوعات المنفعة
 قبل ورود النسخ اي وصوله اليها فان الحكم هنا العادة ولا يجري فيه الاستصحاب كما قالوا به
 وهكذا سائر اهل الملل والملايين وبيدهم هذا وقد لا ينفى الاستصحاب كما لا سطر الا ان
 مع انهم لا ينكروا لعملي الاستصحاب واما اذا كان دليل الاستصحاب دليل القبح كالايمان
 فانه انصاف من موارد الخلاف بل ربما يلحق من صاحب الحق كما هو في انصاف الملل على محل
 النزاع في استصحاب جلال الامام في وانكره القائلين بما هو كونه في النهاية وهذا اخر السند
 وجهه الله على البحث على النزاع في حال الامام في بخان العلم يستوي القائلون انما انما استصحاب
 حال الفصل وانه استصحاب حال الامام وهو محل النزاع واما الاشياء في غير انهم لا
 في اصل الموضوع وهو حال الامام وما سواه مفروض عنه حكاه من مرجع كلام السند
 المأول في الذكرك وحي سوقي كلام السند الثاني في تحديد القواعد ^{سبباً} في محقق
 في محبة الاستصحاب محل هو من باب الوصف ومن باب التصديق او بالتحقيق على اثر الوجود
 اما اثر الاستصحاب انما نشأ اولاً من باب الظن كما علمنا من كلامهم ومن كلامهم ومن
 العامة العامة عليهم واما ما يعجز المتقدمون ولم ادر من المتقدمين من عجز عن محبة
 الاستصحاب من باب محبة عداو الدال على الباقي من المتقدمين ومنه ثانياً اننا
 لمحبة لا بما يحسن لا يقتض بل محبة النبوي الذي معناه ان الشبان ينفخ من البني ان
 اليه امن واما المتأخرون فبعضهم يقولون بمحبة من باب العبد العرف وبعضهم يقول بمحبة من

وكيفياتهم ولتبدأ الصلاة عليه وهما انما شئب الزمان السابق يمكن فيه في زمان لاحق لا ولا
لزم خروجه من المكان الذي الى احد طرفي الطريق الى الوجه والمشيح هو الصالح في نفسه
الاستعداد لكل ما هو ممكن فبقائه ثابت المضيح من وجوده بحسب الذات لا سحالة خروجه ولكن
الى احد طرفيه من غير سحر ومانع وجب اعتبار اسم العود على ما في مان الغاء رجاء على عدم في نظر
المفسد للظن والقبلة ما ان زيد من ما يتبين لا يتبين من المان وودان الفلك ثلاثه
من مبداء الله العزما هذا ومن ان غيا او فضا هو بان الى بلون على حاله ثم السابعة التي
من الفقر والغنا ومتشقي هذه المان التي الامم بالانسان في الزمان الدارة عليه مثل موت زيد
بعد جوده وفقره بعد غناه والاحكام المنسوخة بعد كونها مكلفا بها وقد اجبت من هذه الوجوه
الثلة اجمال الامة لمرادها الرجوع على خلاف الوجوه السابق وانها ان العلم بالوجوه
شيا التي سلة افا وصلت من ما وصلت انما ثباتهم ولذا في السطة عليه وادرك لم ارى مال
المكتايب بقا منه استعمل لحيوا فان كتب الى تعلم بان العلم بالوجوه يثبت احدهم وان
كتب اليهم من زعيم لا يرجي ووديع وانها انما لو انا والفن للزم ان يكون الاستصحاب
انما في من المودة العلمية مع انه يقدم كل مودة المنقولة عليه خلافا لما في الفاضل الذي
حقيقة ما سبب المعاش العلمية كاني الجزاء الذي ودد في جلها سبب على اصله من امر يتكفي
نفعه ونقصه لمراد من وضعه فان علة ودية عبد الفض المعبر عنه في اربع سنين قد مر عليه
على ما يسمي بالقبول وثمة ما علة الجزاء وقد اجبت من هذه الامة باجوبة ثمة اخرى احدها

وتزويج الكثرة عبد الفض الذي من غير ان يمتنع من الجانبين فيهم من الجانبين وهذا
الجزء الذي ليس كماله في المودة العلمية بل هو فيهم الوجوه في مقابل الوجوه وانها
عدم صفات علم الوجوه بل لظن بل المسلم ثمانية للظن الغنى الفطري وخن من يقول الاستصحاب
مفيد للظن الغنى الغريب وهذا ما لا ينافيه وانما الاستصحاب يفيد الغنى وهو فيهم
عرض المودة العلمية اذ لم يتم امانه على خلافة من اصله بغيره ان الاستصحاب بيان عن الغنى
السابق بوجوبه في ودقائه الحال بين الارتفاع والبقاء واذا ودد امانه على دفع المشقة
في سبط الدوران من اصله ونحو الاستصحاب وهذا ما لا ينافي افادة الغنى وتفضيله لانه
لعمري الوجوه في مقابل الوجوه وانها ما علة ان ما ثبت بقائه يمكن في زمان يمكن
ثباته في زمان اخر اتمى فقوله ان ادعت الصانع والوجوه في ارجح الى الوجوه المودة
نحو الكلام فيه وان تدعي فيه الدليل والبرهان فالدليل عليه هذا اول الكلام وانها
ما ادعت من القبلة فجوابه يظهر في علم غيب القبلة والقبلة هو انما كقول المفسر في وصفه
ان يكون هذا موجد انما جميع افراد الكلي والحق انما في بطل وحمل من الاستصحاب
ان للقبلي القبلة ملاحظة اغلب المودة والبرهان على الاستصحاب فانه يمكن فيه ملاحظة
بعضهم شرط عدم كونهم فاعلم ان هذا الوجه مشترك وقد يكون القبلة في الضيق كماله او في
او الحسن وقد ادعى من يقول به هذا القبلة بغير الله باسائه كماله واما الفاضل الذي في ثبات
لمستند اسد في ما سبب ما ظهر من المان الى الفاضل المذكور وهو لا يصح ملاحظة الوجوه
بل بل ما مشهور في حجاب الاستصحاب ان وجوده اتي او ما علة انما اذا لاحظت المان
تري وجوده باقيا في انزله طوله مدة عديدة الى فناء وحسن من ثمة واذا لاحظت الغنى مثلا

فمن وجه ان غرضنا ان لا يكون له والعصاة من هذا المثل ان لو انما كان
على التواء بعضهم بالذات وبعضهم بغيره فان بعضهم باق الى ان استعدوا وانهم ليس
لما غلبت البقاء من هذا المثل الصادرة من الدلائل بالعباد بعضهم ما يترك فيه جرح
الى الزمان المتأخر وبعضهم ان يخص العبد الاصل بان واحدة ومن على هذا المثل ان
من الساب والفاضل المذكور ان ادعى العبد بالمال في الله في المقصود كما تقدم من
سلامة فخرنا من انى منوم لما يشاء من ان ادعاء العبد بالمال الذي ذكرناه باقاه
ليس طارئة في المقصود وان ادعاءه في عرض العادى نفعه ايضا لا يجري فيه ولا يمتنع من كلامه
لا يمتنع سخطا باسبغ بوجوه العدم وامارة البقاء نعم يمكن الملة في العبد والحرارة
في يدى العارض كما ان ايمان اعضاء المقصود من هذا الانسان سكونه بقاءه وثقة
والمستعداه شاة وشعره من المانع منى ما دامت له من رزق وفلك في اصل بوث
هذا الموضع ام لا يمكن دعوى العبد على انه لا يثبت من هذا الموضع لان العبد في هذه الامور
غير المرشاة لا يثبت الانسان ولا يثبت استعداده الا بالثبوت ولا يمتنع فقد تضمن هذا
انه قد يثبت هذه العلة المسمى بارات اربع احدها ان مقدار الاستعداد فيها اربع فيه
غير مضبوط كما في المثل في المثل المستندة غائبة ايات الاستعداد في النوع في بعض الما
مثلة واما الضعف والضعف فلا راجعها بعد ازالة الاستعداد في الموضوعات لا يثبت في
في استعداد الحكم الصادرة من السابى من فقيه فائدة وانما عبادا من العبد
استعداد الحكم والموضوعات منى ما في الثالث في المانع وهو يمكن بعد ازالة الاستعداد
ومقداره ثم بعد ذلك نظري العلم في طرد العارض وبسطه في العبد ومعه وانما
بعد ذلك ان العبد بالمال الذي ذكرناه لا يثبت في المقصود ولا يجري فيه ولا يمتنع
فقول

فقول قد غرض العبد في يدى العارض بعد ازالة الاستعداد وفيه مقتضى كما اذا اقتضى
نوع الانسان مثله ان بان الى ثاة وعشرين سنة غالبا ثم سكت في الما يحصل المانع فاذا حصل
المريض ولا يدرى انه هل يثبت من هذا ام لا فقد استوفى العلم والعرض في كل المانع لحدود
سلبا وحزبا من زمانا وغيره من سرعاني الما وبطنا في حكم بان هذا من اوريد من بعد
فقد علم باسعاد هذا لا يمكن ان يثبت في المانع بعد العلم بكلها فذا جامع فذا بطل مقتضى
تكن الحكم به بعد العلم فنقول لا يمتنع من العلم منى استعدا باقى حكم به سلبا واصلا
العدم واصلا البقاء يمكن دعوى العبد في الما بطريق اخر فربما ادعاء السيد والفاضل في
منهما الما في المسكوات بان رتبة العبد المسكوات في زمانا فربما بان الى الما فذا
في مسكوات اخر لم يمتنع من الما بان رتبة فضا ايا او لا يمتنع منى العبد فضا
المعطى لانه شاة في الما العلة ان يكون الوصف المسمى في ملة العبد في النوع عليه
لذلك ليس بمتعلقة في الما البقاء منى يكون ملة له وانما بانه شاة في الما بان
ضمحل في حيز الما المعلقة وتبع المسكوات ورتبة بان على ملة واحد وطريقه
واحدة لا يمتنع من الما فذا الما لان الاطالة محل الما حيث يكون الما فذا العبد
المعطى بان في حيزه ملة مضمحل منى لعدم امكانه من ملة وانما شاة فقدان العبد
الجامع في المسكوات الى زمانا مقدرة ملة مضمحل منى فذا الما فذا الما فذا
به من باب الما بالام لا يمتنع وقد غرض العبد بطريق اخر هذا ان رتبة الما فذا
مذلل بالاستعداد في ملة كبر من اول الفضا الى اخره من الما الى الما فذا
بانية في ملة الما فذا الما فذا الما فذا الما فذا الما فذا الما فذا
على المطلوب لان هذا منى ايات الاستعداد ووجهه لا نقول هذه المانع ما ذكرناه

عليه ولا خلاف لاحدنا من السيد المرتضى رحمه الله وقد ورد على هذا التقدير
 منها ان صفات الموضوعات وهو كمال الجزئية وانما في الاحكام الكلية فلا شك ان استلزام
 الشايع من الذي يافض للخاص لا يقول في جوابه ان الاستصحاب لان سائر عليه علم بما
 الحكم الواقعي في جوابه ان لا انشاء الاول البناء وتنتهي من قبله بانها فيه لا تزي
 الشايع فتعمل بالنية والبرائة والبعيد والسود والاشغال وهكذا من الامارات في
 معالج الاستصحاب علم محل بان قبله منقولة وتنتهي من قبله بالنية ما هو راجع الى البناء
 في هذه القبلة الاول من ان القبلة لم يحصل من الكسب المقتضى لحياته بالاستعداد وسعداء
 سلب في المانع ايضا لعدم اعراض الاستعداد وثباتها انما يحصل القبلة وحزبها عما حوله
 سابقا فليس العمل من باب النظر حتى يصح استدلاله به بل هو من اسباب فعله بالبرائة
 والعمل من اسباب العمل الشرعي وثباتها انما يحصل من العمل ايضا فيه دخل لان
 موقوف العمل والحكم عليه هو العمل لما بعد تسليمه بعد مقالي والعمل من باب العمل
 العقل وانما لا يدخل في الظن حتى يبيح ذلك فقد ورد على حجة الكبرى بان
 ما ثبت فيه من دليل الاستعداد فقد كرا انه دليل لمن قال بحجة مطلق الظن كالفاضل المذكور
 انما يستحقه السيد وانما من بعد عدم حجة مطلق الظن بل هو من نوع خاص منها
 فلا يصلح دليلا ولا يفتقر ان يقول بان كل العمل بان يكون بالظن المطلق فرضا
 فيه لما انما ان الاستصحاب دليل من عند العلماء واثبات حجة بالدليل المعصوم ليس
 مقفولا يعني القبلة ان من دليل صحيح الا ما ينفرد به من ان التمسك بالقبلة
 ما لا ينبغي لمثل الفاضل المتقدم على حجة الاستصحاب من عند العلماء هذا وانما في
 حجة من اسباب العقل فيقول لو لم يكن الاستصحاب حجة لاختل نظام العالم واساسه
 بن آدم

اول من قال بحجة من اسباب العقل

بن آدم من الخواركشية واهل الصانع والحرف وهكذا لان بناء العقل انما على الاحكام
 السابقة حيث تربى وبنيهم ومنه علم ما هو عليه وتلك منهم ورسالتهم بالرجال الاسماء والاشياء والاشياء
 والمعارف الجارية بالبلاد البعيدة الثانية ولو لا العلم بالاستصحاب لما كان منهم هذه الافعال والافعال
 غير منهم عليه وهكذا غير الكلام الى غير ذلك العقل بالعلمية ~~سكنى~~ كما هو واضح من المعهود من
 غير انما العلم والعدم والظهور الى احوالهم وهكذا قول قد اوردت على بان من العقل ومنه
 ما يترك في الحسب وبما قد في الفصل كتابا ~~والذي هو~~ ~~في~~ ~~الشيء~~ ~~المستخرج~~ اما الحسب منهم فهو العمل في
 ثباته في الله واما العقل بناء فبانه ان كان العمل في نفسه اذا اختلف لا يدخل به بالبرائة العقل
 مثل الحسب من مبدء القطع وعلمه من العرف اتم من ان يكون مستقلا بين او متفرقا بشيء او مستقلا
 من العقل مثل امارة الضمير واما بناءه فيسبونه ببناء العرف بانه قد ورد بارة اصل العرف
 مؤثرا وكان افسا وعاود لا يحد او تقريبا بل انما اورد ولقط من لا ينفك عن العرف فيجب عليه
 معناه الضمير لبقاء العرف عليه واذا كان الدين خلقه مثل وجوب الصلاة على من هو من دين هذا
 الدين عليه الشرع المستقر من اهل الاسلام عليه من احوال المعصوم الى انما في كل من هو مستقل
 بخلافة الاسلام قد ورد على فهم على وجوب الصلاة واما في الشرع استاء الامام عليه السلام قد ورد
 على عدم رده عنه وانما لشرط ان يكون بحيث لا يلزم من اهل هذا الله والدين عند سكون
 بالبرائة المستمرة الضمير واذا كان للعقل فيه دخل ولا يكون مطلقا بين وبينه ولا يدخل في ذلك
 بناء العقل على انشاء حجة الركون والسر والامارات والافعال الاشارة الى ان بناء العقل انما
 من غير هذا البناء العقل اذا عرفت من تفصيله قد ورد على هذا اي بناء التمسك ببناء العقل
 بالامارات مدونة تذكرها تحت احكامها اذا سلم ان بناء العقل انما على هذا فنقول ان اذا
 الفاعل نفسه من شئ من العلم من قبل الامام عليه السلام فهو ان لم يبق العقل من يبيح من انفسا الا

الشيخ في كتابه في العقل

في بيان النعم وعدم كون الخفة والحفظان أيضا للوضوء وأنه على نفع من وضوءه بغيره
 أيضا لا ينقض النعم بذلك ولكن ينقضه بغيره أيضا وذلك لأن النعم ليس أول
 من الأكد وما لا يفي جواب السائل من حركة اليه بغيره ولا يعلم به لغيره فليس
 نفع بعدم الأكد بالامارة الطبية بل المعبر الآلة الطبية وهو النعم الحفظ وهو
 المراد بغيره من ذلك أمرين واولهما أنه نفع من وضوءه بغيره ولا ينقض
 نفعه بذلك كبريائه وبعده فمما علم ان الكثرة اذا وقعت في جزئي فلا يثبت
 لعدم كل لا يثبت في الدار فانه لا يعدم بما جلت اذا وقع العنصر في جزء فانه يعدم لعدم
 كان كل الجز المقدم ذكره واذا علم ان هذا هو رتبة الصواب والكبري يعلم ان النقص
 هذا لا ينافي مع جميع اجناس النعم السابقة سواء كان متعلقا بالوضوء او غيره وما قاله الفاعل
 الشريف من انه يستفاد من الآية على النعم بل على عند القياس المقصود من الآية فانه
 نداء المسائل فانه على نفع من وضوءه لانه لا ينقض النعم بذلك نظيره في الحرام لانه
 مسكوكا فلو اذنت من السائل الاول الوضوء ومن الثاني لعله انه صرح بالحكم في قوله
 ان حال انه على نفع وكل من هو على نفع بغيره لانه لا ينقض النعم بذلك والتمسك
 وكل مسكوكا لا ينافي في مقامه لانه يستفاد من النعم السابقة لا كل من
 بل النعم العنقوي وليس هو بغيره لانه من حرام لانه مسكوكا وهذا مخصوص علمه لكن مله
 النعم بل على الآية النعم الوضوءي فلهذا ما ياتي كرام من صفاء فانهم وما تدبيل
 من اعلا البراءة بما قاله ان كل النعم هو رتبة ايمان بالثبوت وجوب الرأى وما
 اذا امان بغيره العارض فلا من ان هذا الرواية بغيره فلا ينقضه لان ان لم ينقضه

في غيره

عن اية النعم والحفظان العارضان فلهذا ودان السائل قد سئل عن ان النعم والحفظان
 هل هو من افراد النعم النافض ام لا فاجاب عنه عليه السلام بايجاب نعم يمكن بوجه بان ما لا يمتنع
 في جواب السائل من سبق امر بصحة سئل عن عزيمتي اليه بغيره وهو لا يعلم به لغيره فليس
 ونظروا من نفي استدلالة بل بعد الاجمال وهو ان السكت في المانع هو صدق عليه ان نفع
 بالثبوت واذا امان ان ذلك في يد العارض ففرض من مكوك النعم نفع وهو نفع النعم عليه
 وفي مودة الدم عليه كمن علمه بغيره ولا يصدق عليه ان نفع النعم بالثبوت فلا يمتنع فيه
 انما هو الاصل لكل سلة في عيان كل ما كان طريقه يقينا بغيره في مداخله الرأى لان
 المانع بغيره الجز المقدم وهو عزيمتي اليه بغيره وعدم العلم به ولكن صدق النعم على هذه الامارة
 مكوكا في بغيره هذا انما من قبل نفع النعم بالثبوت بغيره في كل الرأى فيصير هذا رتبة العلم
 هذا القريب لا بالذي ذكره الفاعل الذي في هذه الرواية صريح في بغيره من قال بحجة الاستصحاب
 من باب النعم لما ذكرنا من عدم الامارة على الامارة الطبية حيث نفعه عليه بغيره
 من يمين من ذهب امرين ويمكن اخذ الام في النعم فلا يستقران انما علم ان يكون من النعم
 لجميع افراد النعم وما قاله لوابه بعض الاصلية من ان لام الاستقران منزلة الكل فاذا وقع في
 خبر النعم في العموم المستفاد من قوله تعالى ان الله لا يحب كل غافل غافل فليس في الغالبية بغيره
 العموم المستفاد من الكل ليس بغيره لان الام ليس بمنزلة الكل كما قاله الفقهاء ان وما يتر
 من الغاية بالكل فخصيص العبارة او انهم الاطلاق ان معناه العموم مثل العموم المستفاد من الكل
 مستفاد ما ذكرنا الان من عرف النعم انهم بل الاستقران مثل النعم لانه مثل جمع
 الغاية الجزئية وهو جمع افراد من حيث هو من كل من افراد العموم المستفاد من الاستقران من قبل

ثم قلت ثم رتبها فقلت الصلوة ونفسه ثم ثبت على الصلوة لانه لا بد من اوقاف على
 فليس ينبغي ان ينقض الفجر بانك اصبحت واعلم ان ما كان ان يصير ذلك على المدعي من هذا
 امرين فحينئذ الاول هو انه سلمتم من ان كان اجابة نوبتيان من الجائز من غير علم به و
 فحينئذ من ولم ارسلنا لما صليت وصية به قال عليه السلام تغسل ولا تصلي الصلوة فتسليته على السلام
 على ذلك فقلت لا انك كنت ما عرفت من هذا فكذلك ليس ينبغي ان ينقض الفجر بانك
 ابرك والآن ان سلمتم من ذلك بالامانة بوجهي ولم انقضه واذا راسه في الصلوة قال لا ينقض
 وعند اذا تمكنت في الامانة بوجهي في الصلوة فزيت واذا لم تمك فقلت في الصلوة
 فزيت بعد ان ينزل فقلت الصلوة ونفسه ثم ثبت على ما كنت في الصلوة ولا بعد ما سقي منه لاني
 لا بد من اقله في اوقاف على في حال الصلوة فليس ينبغي ان ينقض الفجر بانك وهذا مفاده
 واحد مع امر السابق الا انه قد بان من فهم الكراهة من نقض الفجر بانك من لفظ لا
 ينبغي في المعاني فها ان اول اذا كان الاستحباب مخالفا للبرائة فيجب عليه واذا كان مخالفا للبرائة
 فيها الخيرة من العمل الاحباب او الاستحباب معناه ان كان الاستحباب يعلم بانك التلخيص
 فيجب عليه ما اذا كان في نفسه فالتخير من العمل الاستحباب او الاحباب في هذا الجز الاستحباب
 في مقام معنى التلخيص فالفلاح احبابا فها مقام التخير ليس به ان الاستحباب لزوم
 العمل في كل علم من بوجه الدقة المذكورة كقوله لا يمكن لنا العلم لزوم العمل من هذه الا
 حصار بل الظاهر من هذا انما يرجمان العمل الاستحباب اذا كان في مقام ليات التلخيص
 اذا كان في نفسه فالتخير بل العمل ما يقتضيه الاحباب ارجح واذا امكن ذلكا بوجه فخذ ارجح
 ما بان في نفسه لا ينبغي بل بان ما لا يتم نقضه بعد اذا تمكنت في موضع من رايه ان هذا
 يمنع العمل الاستحباب به فغيره لاني اذا انقضت بالجملة وكما كنت في الامانة فزيت مقتضى العمل

في الامانة

عدم الامانة واذا دل عليه السلام بالامانة فهو مخالف للعمل لا نقول العمل الاستحباب عدم
 فنفسه بانك لا بد من اقله على المستوي في الدخول في العبادات والصلوة وان طما منع حواجز الدخول
 في الصلوة في صورة الكسب بعد الفجر فقلت الاستحباب لان يكون الامانة فقلت لا بد
 تحمله اليها من الواجبة بجملة ورايها ان قوله عليه السلام ما يغني عنه من الامانة حيث
 قال عليه السلام لا بعد دليل على ارادة الوجوب من ايضا لا يات الكراهة على ما كان في
 محل الفجر في الامانة والكراهة وما ذكرنا نظران هذا التلخيص ليس بالزوم وبعضه من مقام الزوم
 ايات حبان العمل الاستحباب ومنه نقض الفجر بانك التلخيص والمخبر على سبيل الاستحباب
 وكراهة الزك وهذا ايضا دليل على جبهة الاستحباب في مقام الاخر الذي لا لزوم العمل
 مطلقا لكن قد قيل في كل من يجهل احداهما ان ما لا بد من العلم في انقرة الاول باسرع الاستحباب
 به المطلوب فها ان لما يوصل الجائز الى نوبه فحينئذ عدم الوقوف عليه ووجهه بعد
 الصلوة تغسل ولا بعد الصلوة خلاف القاعدة كما ذكرنا سابقا من ان اراد الاستحباب فالتحيز
 الدخول في الصلوة والمستوي لا سقوط الامانة بل سقوط الامانة بخارج الى الجملة فحينئذ هو
 فها سقوط سبل هو يكونه الحال ثم يمكن صريح هذا الضميمة ان الامر الذي هو في هذا الاجزاء على أرض
 معناه كما يعرف بمقارنه فمع هذا الضميمة باني الامانة القادمة وتدويره على هذا الصريح بانه
 من ان لا بد من عليه السلام لانك كنت ما عرفت من هذا لاني لان التلخيص هو امر حبان
 الاستحباب بل لا بد من عدم لزوم الامانة لا الضميمة ان اراد الظاهر في مقتضى الاجزاء والحوار
 ان هذا هو العمل الذي والعلامة اما هو الاستحباب حقيقة مما لا يستدعيها الواجبة وانما اليه
 ما بان ايضا انها ان ما لا بد من السلام بان من مواضع الاستدلال المطلوب وهو انكم في مسئلة كذا
 وصولا للجائز الى التوسل بصلوة ولا فانه الجائز حال الصلوة نقض الصلوة والامانة وهو

انكسبت حكم الجز من الكل لانه ملية السلام حكم في الفقرة الاولى مع استخفافه بانه في جميع
 الصلاة بعبادة و عدم لزوم الامادة عليه في المقام الاخير لعدم محنة ونقصه بلزوم الامادة على
 انها في كل ما هو مستواه وحكمك لم يبينها عن معقول معقلا لكن يمكن تفهيم التكليف بوجوبها
 انه قبل في صورة الثانية وصولا لاجابة ثوبه حال الصلاة وفي صورة الاولى لا يصلح المقام لهذا
 هو في صورة البتة بان الاجابة هي الاجابة الاولى بخلاف الصورة الثانية فانه يمثل وصولا في حال الصلاة
 فبعد ان توقف عليه بوجوبه نقص الصلاة والامادة على النظر وهو في مقامها ان المقام الاول الذي
 حكم الامام عليهم لزوم الامادة في صورة الكس في صورة الثانية حكم الامادة في صورة السبابة وذكر
 حال الصلاة فان نقص السبابة الامادة على الاطلاق عليه بليانك وقد استفاد من الجز الشريف
 فواضح يجب كعادتها الفاعلة الاولى انه استفاد من هذا الجز الشريف مع عمله المكلف اذا كانت
 بعض الشروط الصلاة عطفة على او اطلاقا ما به مع جواز الاستصحاب من غير تعليل او اعتبار واما
 الواقع انما الفاعلة الثانية ان الجز الشريف كمالا لا علة ان الامارة هي بغيره لا خيرا اياها
 سواء كان صحيحا واصبا ام لا الفاعلة الثالثة التي استفاد من الجز ان المراد من الطهارة التي هي شرط في
 في الصلاة في رضى المتب من الشروط الواضحة والنفس الامرية مثل الطهارة في رضى الحدث اذ لو
 لم يكن المعصية من الطهارة الواضحة لا تقع عليه السلام الامارة بالامانة لان الامانة ان الامارة
 بغيره لا خيرا وجواز الجز في الصلاة محذور في جميعهم علم الذين في العمل والامر بالحق
 ولما رتب ان المستفاد من الجز الشريف ان المراد بالطهارة في الصلاة الواضحة فاعلم انه يرتب
 على عدم جواز الاقدام بالامام الذي يعلم الماشوم قبله ثوبه او كونه حيا او فاعلا لاحد الشروط
 ولا يعلم بخلاف ما لا اجماع من جواز الاقدام به في صورة علم الماشوم بخباية الامام اذ انه فاعله
 بعض الشروط واية ما يصلح هذا الفاعلة الرابعة هو استفاد بعضهم من انه دليل على اصالته
 الماد

لحادث لان تحصيله السلام من انتفاض اليقين بالثبوت وتعليقه عليه السلام لمجد او فاعله في عدم
 بقائه انه ملية السلام قال في بيان الاصل ما هو وحول الاجابة عما من الصلاة فاعلم انما استغنا
 لكن نقول ما استفاد من كلام الامام عليه السلام لكن هذا هو استصحاب عدم اي استصحاب عدم وصول
 الاجابة الى ما بالذهب هو يقيني في الازمنة السابعة وقبل الصلاة فاحتمل ان حصوله بعد الفراغ والفري
 بين استصحاب عدم وبين اصالته في الحادث ما لا يخفى على المناظر البليغ وقد في الكلام في استصحاب
 الدين في صفة المسئلة ومقتضاها موثقة مما بين ان الجز عليه السلام انما سككت فان من مقتضى
 قلت هذا اصل ما لم اتم له هذا الجز الشريف فيه دلالة فوه ولكن عمل الامام ابن ابي عمير
 ان ملية السلام اذا سككت في واحدة من ما يقين الاول وهذا من الاستصحاب حقيقة وانما
 ان ما لم يكن ان يكون نقيضا للدين ونصا لا مستفاد كما انه يمكن ان يكون دلالة لان قوله
 اذا سككت في واحدة فحصل اليقين والاطمئنان اليك وهذا من مقتضى الاستصحاب في نفسه يعني ان
 ملية حصول اليقين وركز بالكلية كلك واليقين السابق ويمكن التخصيص من ذلك الاحتمال بانه اذا
 به الاحتمال بان فهم من هذا الجز هذا واستدلوا به من الحدرد الاول الى الان على جهة الاستصحاب
 من هذا الجز بل لا بد من رفع الاحتمال الثاني من الجز الشريف خصوصا استدلوا به في يمكن المكلف في عدم
 الاكتمال على البلا لبيان الاستصحاب سببه ولكن بعد الاطلاع على استدلوا به وكلهم من التلف
 والتلف في الجز الاول لا شك احدنا ان الامام عليه السلام قال اذا سككت فان ما يقين
 فانه اذا سككت في بعد ركعات الصلاة فان ما يقين اي ما لا يدل الذي هو يقيني واظهره باني
 وفي الصلاة وهذا هو ان الطهارة السابعة من العامة انما وانه الى انه لم يتم الاصح من الشريف
 كل من اذا سمع فان ما الاكثر الا ان في نفسه يجب العمل ما يقين في الصلاة وانما ان ما لا
 اذا سككت فان ما يقين اي ان ما الاكثر وفي الصلاة ويجب انما كله بانكسبت لانه ان
 الواقع ما علمت في الامانة بعد تصديق لانه وهذا يقيني وانما قبله فاعلمه واما في الامانة

[illegible]

عقود الخمر

در منزل

三

میں نے اپنے

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

[illegible]

[illegible][illegible]

منصور

۲۰۰

[illegible]

امروز
آقای احمد
و خان

ان کے ہاں

وکیل محمد علی احمد صاحب
امریکین

[illegible][illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

وہدیہ و دوہم مکلف
صالح بن احمد بن محمد
بن عبد الرحمن بن عبد
الواحد بن عبد
الواحد بن عبد

[illegible]

[illegible][illegible]

تاریخ

✓9

[illegible]

جہدِ خفا میں

Δ9

مقام

2

— 24 —

95

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

2

[illegible]

وكذا في سنة الفقه على ما كان عليه من قبله من جهة الفقه والفقهاء من جهة
الشيخية من جهة الفقه على ما كان عليه من قبله من جهة الفقه والفقهاء من جهة
ان يقولوا انهم لا يقولون انهم لا يقولون انهم لا يقولون انهم لا يقولون
على ما لم يوضع واخره وبعده فكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
القول والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
من جهة الفقه والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
الشيخية من جهة الفقه على ما كان عليه من قبله من جهة الفقه والفقهاء من جهة
ان يقولوا انهم لا يقولون انهم لا يقولون انهم لا يقولون انهم لا يقولون
على ما لم يوضع واخره وبعده فكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
القول والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
من جهة الفقه والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
الشيخية من جهة الفقه على ما كان عليه من قبله من جهة الفقه والفقهاء من جهة

الشيخ

النعم نعم لكم جميع الدنيا المديونة فافوزه عمومكم جميعكم ما يثبت فيه اجتهاد بالمدونات من قبل
ان اذ ان تقولوا انكم لا تقولون انكم لا تقولون انكم لا تقولون انكم لا تقولون
على ما لم يوضع واخره وبعده فكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
القول والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
من جهة الفقه والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
الشيخية من جهة الفقه على ما كان عليه من قبله من جهة الفقه والفقهاء من جهة
ان يقولوا انهم لا يقولون انهم لا يقولون انهم لا يقولون انهم لا يقولون
على ما لم يوضع واخره وبعده فكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
القول والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
من جهة الفقه والذوق في ذلك وكل ما في ذلك من جهة الفقه والفقهاء من جهة
الشيخية من جهة الفقه على ما كان عليه من قبله من جهة الفقه والفقهاء من جهة

اسماء بنت ابی بکر

عمر بن عبد المنذر

وَمِنْ خَلْقِهِ مَنْ يَكْفُرُ

کتابخانه عمومی
موزه و کتابخانه

1

[illegible]

[illegible]

القبة المقدسة

الشيعة لها حق

١٢٣
الدفع والندفان ويخرج ذلك الحق فالاصل في الدافع ان يكون مع ما يثبت عليه حقيقة الدافع
التي هي عدم الغفغ والصفة والاصل في الدافع ان يكون صدق سواء صدر من مسلم او كان من كافر
او منافق والاصل في الدافع ان يكون مع ما وضع عليه ما يثبت عليه الا ان عليها اقول
اما ان الاصل في الدافع الحق هو ان يكون مع ما يثبت عليه الحق والاصل في الدافع ان يكون مع ما يثبت عليه الحق
البيع لعدم البيع لا في حق الدافع وانما في حق كل واحد من الطرفين البيع في حق كل واحد من الطرفين
اصل الحق والعلته فانه ان لم يكن هناك العيب وعدم العيب كان المستحق ان يكون له نصيب في
ذلك فذلك من المعلوم بالوجدان والواقع بل ان الطبيعة في الدافع مقتضى الحق للبيعة
والعيب لعدم انما يكون الا في عوارض فانه يكون العوارض في العوارض فانه يكون العوارض في
عوارض الدافع لان من انشأ الطبيعة في الدافع فانه يكون العوارض في العوارض فانه يكون العوارض في
الحق عليها يقتضي عدم عدتها والاصل في الدافع ان يكون مع ما يثبت عليه الحق والاصل في الدافع ان يكون مع ما يثبت عليه الحق
مذموم ان الاصل فيها ان يكون صدق ما حصل له في مذهبنا على جميع اهلنا فكل انما عليه عليه
فانما رجبنا الواحد في الحق كما صرح به من عدم الوقوف على الحق فلهذا لم يوجبوا له نصيب في
الاصل في العمل فانه يوجب نصيبا في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
من جهة عدم دلالة الدافع انما في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
او لا فانه انما في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
منها لانه الكذب البرية وذلك ان الكذب يباح في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
عنا عليها مع عارة ولكن العلة للدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
الطبيعي في الموضوع لعدم جريان ذلك الدافع فيها لعدم لزوم الوقوف على الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
فيها جمع وانما الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
او لا وجه للدعوى ان طبيعة الدافع تقتضي نفيها لعدم عوارض الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
فانه راجع الى انما في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
فانه حجة على كل واحد من الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
مستوفى بعدم مع انه لا يخفى الصحة في تميز الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
ذلك ليس لوجوبه فانه فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
فانه يدفع فانه فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
الصحة لانا المذكور فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
فانه في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع
او كما ترى او منافق فانه يكون العوارض في الدافع فانه يكون العوارض في الدافع

[illegible][illegible]

اور

[illegible]

للكون

[illegible]

卷之四

1KV

[illegible]

فان انتهى الامر بوجه يظهر من جميع من توفى المسئلة وهو الدعاء مع عدم وجوب الغرض ولكن نرى
 كل منهم في انهم مضطرون فها واهول لا نقر العالم بالحقائق لعلنا انهم لم يكرهوا انهم لم يكرهوا
 العبد الذي لم يكرهه الله عز وجل له اذا كان له عذر في تركه اكرام غير من اكرهه اذا كان له عذر في تركه
 الحج والركن والحج في الركعة المكلف ان يحجب باله ليعلم انه مستطيع ان لا يركع عليه
 مستطاع به ليعلم وصول مقدار الفجب ويجب عليه ان يحجب بطلوعه ان اذا حصل الرجوع
 عنه وكذا وكذا في باب الفضا، ليعلم ان علمه ان عليه الفضا، ولا يعلم ان هو يجب عليه
 العلم او الفضا، بل هو في مسألة الفضا، فالواجب في الفضا، الاضطرار لتعلم ان
 فليلا ام مضطرة ام كثيرة وفي الحق يجب عليها الاستبراء لطلوع الفضا، ام لا الى غير
 ذلك من الجاهل فنقول المعبودة وجوب الفضا، اننا ان يعنى انه يجب في كل مورد لم يكن
 طين في الدليل، بل وان غير الفضا، معنى ان الموضوع الزور ليس ما يقع عليه جبار
 فخره بل لا بد من الفضا، والبحث منه في الراء عن مراتب الفضا، فخره الاستبراء
 الحنفى او يعنى انه يجب في كل مورد لم يعنى يحصل الى لغة كثيرة والوقوف في خلاف
 الحاج غالب ومنه علم مسألة الاستطاعة والفجب وحصول الرجوع او يعنى
 الاضطرار ان لا تقصر على تركه لغيره، فخره علم لوقوفه على كل مورد يوقف عليه الفضا، بل لا
 فخره ان هذا الخطاب بعد غير فخره فليجب في كل مورد ما لو انه يجب في الفضا، بل لا
 بالخطاب فوجب في كل مورد ما لو انه يجب في الفضا، بل لا فخره ان هذا الخطاب
 الدليل حرمانه في الادوية هو ان لا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والسلام
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والسلام



